المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التجربة الديمقراطية في الكويت دراسة في ضوء الأزمات الدستورية
اسم الكاتب: م.د أحمد شحاذه محمدعلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2256
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التجربة الديمقراطية في الكويت
دراسة في ضوء الأزمات الدستورية

م.د أحمد شحاذه محمدعلي(*)

المقدمة:

مارست الكويت التجربة الديمقراطية منذ عدة عقود، وتحديداً عندما تأسس مجلس للشورى عام ١٩٢١م، وانتخاب أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨م، وكتابة الدستور وإعلانه عام ١٩٦٢م، وإن كانت هذه الممارسة الديمقراطية رافقتها العديد من السلبيات. فمجلس الشورى تم تشكيله بموافقة الحاكم، كذلك المجلس التشريعي ثم تكوينه من قبل عدد قليل من الأفراد ذوي المكانة الاجتماعية، والاقتصادية، كذلك الدستور تم إعداده من قبل لجنة مصغرة تم اختيارها من قبل الأمير، ولم يتم عرض مسودة الدستور على الشعب للاستفتاء عليه، وهذا ما أدى لاحقاً إلى حدوث أزمات نيابية، ودستورية متلاحقة رافقت كل عملية إنتحابية للمجالس البلدية، أو النيابية، وإستمرت حتى الوقت الحاضر. فالصلاحيات الدستورية الواسعة الممنوحة للأمير أضعفت من دور السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، في القيام بوظائفه التشريعية بإعتباره ممثلاً للأمة ولسانها، ومن ثم أصبحت الأزمات الدستورية ظاهرة متكررة تهدد كيان الدولة مستقبلاً كنظام، ومجتمع.

مشكلة البحث :إن تكرار الأزمات الدستورية في الكويت أدت إلى بروز ظاهرة أزمة الثقة بين النظام الحاكم وبين مجلس الآمة ،وحتى بين التيارات والقوى السياسية نفسها،الأمر الذي سيؤدي الى أزمات سياسية– دستورية تهدد الدولة ككيان ومجتمع مستقبلاً.

فرضية البحث:

(*)كلية الإدارة والإقتصاد –جامعة بغداد.

إتسمت العلاقة بين السلطة الحاكمة وبين مجلس الآمة " السلطة التشريعية" بعدم الثقة المتبادلة أدى إلى بروز أزمات دستورية قد تؤدي مستقبلاً الى وجود فراغ سياسي – دستوري يهدد الإستقرار السياسي والإجتماعي للبلاد.

اهمية البحث:

تتعرض السلطة الحاكمة في الكويت إلى المزيد من الضغوط من قبل قوى سياسية، وشعبية داخلية للمطالبة بإجراء تعديلات على بعض مواد الدستور خاصة الصلاحيات الدستورية الواسعة للحاكم، وهذا ما أوجد أزمة ثقة، وقطيعة، وعليه فإن إجراء تعديلات دستورية لصالح السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، من شأنه أن يشكل النواة الأولى لعودة التجربة الديمقراطية الكويتية إلى الطريق الصحيح ، وبعكسه فإن ظاهرة الأزمات الدستورية ،وعدم الإستقرار السياسي ستكون ظاهرة بارزة في الحياة السياسية الكويتية .

هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، كل مبحث كان له ثلاث نقاط، إذ تضمن المبحث الأول عنوان الدولة، والمشاركة السياسية في المنظور التاريخي. فتطرقت الموضوع الاول إلى بداية التكوين الإجتماعي والسياسي، ونشأة الدولة، في حين شمل الموضوع الثاني موضوع المشاركة السياسية قبل الاستقلال، وإعلان الدستور، بينما إختص الموضوع الثالث حول المشاركة السياسية بعد الاستقلال، وبروز الأزمات الدستورية. أما المبحث الثاني فأخذ عنوان مستقبل الديمقراطية في الكويت، إذ تم تخصيص المتطلب الأول حول شكل النظام السياسي والدستوري، وبحث المتطلب الثاني موضوع التنافس السياسي، والثقافة السياسية، وحاول المطلب الثالث إستقراء مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت. ثم كانت الاستنتاجات، والتوصيات في نهاية المبحث.

المبحث الأول

الكويت والمشاركة السياسية في المنظور التاريخي

اولاً: بداية التكوين الاجتماعي، والسياسي ، ونشأة الدولة.

ثانياً: المشاركة السياسية قبل الاستقلال، وإعلان الدستور.

ثالثاً: المشاركة السياسية بعد الاستقلال ، وبروز الأزمات الدستورية.

اولاً: بداية التكوين الاجتماعي والسياسي، ونشأة الدولة.

الكويت تصغير لكلمة كوت [١]، وكوت تعني الحصن، أو السور، أو القلعة[٢]. أو الحصن الذي تبنى حوله البيوت الصغيرة، أو الفناء، أو البيت المربع المبني على شكل حصن أو قلعة [٣]. وربما تم بناء هذا الكوت لحماية النفس من التهديدات الخارجية وقد شاعت هذه التسمية "الكوت" في العراق، ونجد، وعربستان[٤].

وهناك اختلاف واضح بين المؤرخين، وفي المصادر حول تاريخ نشأة الكويت، لكن معظم الآراء تتفق على أن بداية النشأة كانت في نهاية القرن السابع عشر. وقد ذكر المؤرخ حسين خلف الشيخ خزعل في كتابه "تاريخ الكويت السياسي"، بأن باني الكوت هو الأمير براك بن غرير، وذلك في عام ١٦٦٩م، وهو أمير قبيلة بني خالد، والذي توفي سنة ١٦٨٢م [٥]. وقد اتخذه كمستودع للزاد، والذخيرة [٦].

ولقد إتفق المؤرخون، والكتاب المتخصصين بدراسة بلدان الخليج والجزيرة العربية بأن قبيلة العتوب التي قدمت من الجزيرة العربية في نهاية القرن السابع عشر هي

---

[١] د. حسن سليمان محمود، " الكويت ماضيها وحاضرها " ، بغداد : الطبعة الأولى، ١٩٦٢، ص١٠.

[٢] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي " ، بيروت : الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٦٢، ص١٨.

[٣] خالد عبد المنعم العاني، " الكويت والصراع العثماني- البريطاني ١٨٦٩- ١٩١٥" ، بيروت : الطبعة الثانية، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨.

[٤] يعقوب يوسف الغنيم، " الكويت عبر القرون " ، الكويت: مكتبة الأمل، ٢٠٠١، ص١٢.

[٥] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤- ٣٦.

[٦] عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت "، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص١٩.

التي أسست الكويت الحديثة [٧]. باعتبارها أول مكون بشري استقر على هذه البقعة[٨]، وقبيلة العتوب تعود في أصولها ونسبها إلى قبيلة عنزة المعروفة التي موطنها الرئيسي شمال الجزيرة العربية [٩]. وهذه القبيلة تتكون من ثلاثة فروع رئيسية هي " آل الصباح، آل خليفة، الجلاهمة" ، وسبب هجرة هذه القبيلة من الجزيرة العربية " موطنها الأصلي" ، كان بسبب القحط الذي أصاب منازلهم الأصلية، والتي حدثت على أثرها هجرة قبيلة عنزة الكبرى في آواخر القرن السادس عشر [١٠].

وهناك من يرجع أسباب هذه الهجرة للنزاع الذي حدث بين العتوب ، وأبناء عمومتهم "الجميلات" من عنزة، إذ التجأ الجميلات إلى قبيلة الدواسر، ونجحوا في إخراج قبيلة العتوب من نجد[١١]. وأياً كان السبب ، فإن هجرة قبيلة عنزة الكبرى كانت في نهاية القرن السادس عشر، فاتجهت قبيلة (الرَّولة) إلى الشام، بينما اتجهت قبيلة العتوب شرقاً نحو الخليج [١٢]. واستقرت في بادئ الأمر في منطقة الاحساء ، ثم بعد ذلك ارتحلت إلى قطر مستجيرة بأمرائها " آل مسلم"، فإذنت لهم بالإقامة فيها، إذ سكنوا لما يقارب خمسين عاماً تعلموا فيها ركوب البحر، والبحث عن اللؤلؤ [١٣]. ثم بعد ذلك ارتحلت هذه القبيلة عن قطر بعد أن طلب حكامها " آل مسلم" منهم المغادرة بسبب حادثة قتل أحد أفراد قبيلة العتوب لرجل من أهل قطر استهزء به [١٤]. على اثرها تفرقت القبيلة في مناطق متفرقة كرأس تنورة، وفارس، وجزيرة قيس، وبني ديلم، إذ

---

[٧] يوسف بن عيسى القناعي، " صفحات من تاريخ الكويت" ، الكويت، ط٣، ١٩٦٠، ص٨– ١٠.

[٨] د. عبد الله الهاجري، ومحمد نايف العنزي، " مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر" ، الكويت: مركز القرين للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٤– ٢٨.

[٩] المصدر نفسه، ص: ٢٥.

[١٠] المصدر نفسه، ص: ٣٢.

[١١] عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت " ، المصدر السابق، ص: ٣١– ٣٢.

[١٢] هـ. ر . ب ديكسون، " الكويت وجاراتها" ، بيروت: صحارى للطباعة والنشر، الجزء الأول، ط٢، ١٩٩٠، ص٨.

[١٣] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ٤١.

[١٤] جمال زكريا قاسم، " تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر" ، القاهرة: دار الفكر العربي، المجلد الأول، ١٩٩٧، ص٣٣٠.

تشكلت في منطقة الخليج ثلاث قوى هي العتوب، والخليفات، والهولة[١٥]. حدثت على إثرها نزاعات مسلحة بين العتوب والخليفات من جهة، والهولة من جهة أخرى حول البحرين، اضطرت القبيلتان "العتوب، والخليفات" ، إلى الخروج من البحرين، وطلب الالتجاء بالوالي العثماني في البصرة [١٦]. لكن الوالي العثماني في البصرة توجس منهم خيفة فأمرهم بالابتعاد عن البصرة فإرتحلوا إلى عدة مناطق كعبادان، أما آل الصباح، وآل خليفة، والجلاهمة، فاستقروا في بندر أم قصر[١٧]. ثم اتجهوا إلى الصبيّة، ثم تركوا الصبيّة نتيجة غزو قبيلة " الظفير" لهم، واتجهوا إلى الكويت، فطلبوا من حكامها " بني خالد" أمراء الاحساء السماح لهم بالاستقرار في هذه المنطقة فأذنوا لهم [١٨].

بعد استقرار قبيلة العتوب في الكويت إذ لاقت ترحيباً من سكان المنطقة الأصليين "بني خالد" ، التي منحتهم الحماية والأمان،إختارت هذه القبيلة زعيماً لإدارة شؤونها وحكمها وهو الشيخ صباح الأول [١٩]، وبعد وفاة الشيخ صباح الأول عام ١٧٦٢م، انفصل فرع آل خليفة، وآل جلاهمة عن قبيلة العتوب عام ١٧٦٧م، وعبرت القبيلتان الى البحرين وقطر واستقرتا هناك، بينما بقي آل الصباح في الكويت يتوارثون الحكم والإمارة حتى الوقت الحاضر [٢٠]. أما قبيلة بني خالد التي كانت تسكن منطقة الكويت قبل مجيء العتوب، فقد كانت تسيطر على الساحل الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، إلا أن هذه القبيلة إنحسر نفوذها وسلطتها نتيجة منازعاتها الداخلية، وكذلك صراعها مع الوهابيين من جهة، والصراع المستمر بين

---

[١٥] هـ. ر. ب ديكسون، " الكويت وجاراتها" ، مصد سابق، ص: ٩.

[١٦] محمد العيدروسي، " تاريخ الكويت الحديث والمعاصر" ، الكويت: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص١٠– ١٢.

[١٧] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ٢٠.

[١٨] المصدر نفسه، ص: ٢٤– ٢٥.

[١٩] عبد الله ناصر الصائغ، " أضواء على تاريخ الكويت" ، الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، ط١، ١٩٥٦، ص١٠٦.

[٢٠] راشد الفرحان، "مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية" ، القاهرة، ط١، ١٩٦٠، ص٦٢.

القوتين الرئيسيتين القواسم في ساحل عمان، وسلطان مسقط في الطرف الجنوبي من الخليج العربي من جهة أخرى [٢١].

سعى العتوب الذين استوطنوا الكويت على العمل لتأمين وجودهم وتثبيت مواقعهم وحكمهم في المنطقة، وإتفقت هذه القبائل الثلاث " آل الصباح، آل خليفة، الجلاهمة" ، بعد وصولهم الكويت عام ١٧١٦م، على إرسال مبعوثاً لهم إلى الوالي العثماني في البصرة يشرح للسلطة العثمانية بأنهم نزحوا من نجد طلباً للرزق فقط[٢٢].

وقد نجحت هذه القبيلة في مسعاها بواسطة الشيخ صباح الأول الذي منحه الباشا العثماني " والي بغداد" ، لقب قائم مقام عام ١٧١٨م، وهكذا برزت أسرة آل الصباح من بين تحالف العتوب [٢٣].

أُعتبرت الكويت من الناحية السياسية كغيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية كجزء من ممتلكات الدولة العثمانية . وتاريخياً كان للكويت عدة مسميات أهمها الصبيّة، الجهراء، كاظمة، القرين، ولكن بقي اسم الكويت، والقرين مرتبطين ببعضهما في معظم كتابات الرحّالين والمؤرخين العرب والأجانب حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر [٢٤]. وقد كانت قبيلة العتوب ترفع العلم العثماني بحكم تبعيتها للدولة العثمانية، واستمرت علاقة التبعية هذه حتى سنة ١٨٩٦م، وذلك عندما تولى الحكم الشيخ مبارك الصباح " الحاكم السابع للكويت ١٨٩٦– ١٩١٥م" ، بعد أن قام بقتل أخويه محمد وجراح اللذان كانا يتولان إدارة شؤون الحكم [٢٥].

---

[٢١] د. إبراهيم عبدة، "دولة الكويت الحديثة"، الكويت، ط١، ١٩٦٢، ص٢٦.

[٢٢] أحمد مصطفى أبو حاكمة، "تاريخ شرق الجزيرة العربية: نشأة وتطور الكويت والبحرين" ، بيروت، ١٩٦٣، ص٩٦.

[٢٣] عبد العزيز الرشيد، "تاريخ الكويت"، بيروت: الطبعة الأولى، ١٩٧١م، ص١٣٠– ١٣٢.

[٢٤] عبد الرزاق البصير، "الخليج العربي والحضارة المعاصرة"، الكويت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٣٨– ٤٦.

[٢٥] عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ١٣٢.

واجه الشيخ مبارك الصباح [*] تحديات خطيرة أبرزها الضغوط من قبل الدولة العثمانية لضم الكويت لها رسمياً، وأيضاً الخوف من إنتقام أبناء أخويه محمد وجراح، وخطر عدوه الأكبر الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم خال أخويه محمد وجراح، فسارع إلى الاتصال ببريطانيا وطلب حمايتها التي وافقت على هذا الطلب بدون تردد، وهكذا تم توقيع اتفاقية الحماية الأمنية البريطانية للكويت بتاريخ ٢٣ يناير كانون الثاني ١٨٩٩م [٢٦].

وهذه الاتفاقية تنص على: "عدم قبول أي وكيل أو ممثل لأي دولة أو حكومة في الكويت من دون موافقة الحكومة البريطانية مسبقاً، وبعدم التنازل عن بيع أو إيجار أو رهن أي جزء من أرض الكويت، أو إعطائه لغرض إشغاله، أو لأي غرض آخر إلى حكومة، أو رعايا أي دولة من دون أخذ الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، مقابل التعهد بالحماية لها[٢٧]. وبدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩١٤م، أرسلت الحكومة البريطانية رسالة إلى الشيخ مبارك الصباح "حاكم الكويت آنذاك"، تدعوه فيها إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا ومساعدتها في احتلال البصرة، وأم قصر، وصفوان، وبوبيان، مقابل وعد بريطاني بالاعتراف بمشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية[٢٨].

---

[*] ولد الشيخ مبارك الصباح عام ١٨٤٤م، ويُسمى مبارك الكبير، وهو ابن الحاكم الثالث الشيخ صباح بن جابر، وقد تسبب الشيخ مبارك الصباح بمقتل أخويه محمد وجراح في السابع عشر من مايس ١٨٩٦م، لأنهما تعمدا أبعاده عن السلطة والحكم، وتقريبهما لخالهما الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم، وبعد أن قتلهما أصبح أميراً على الكويت عام ١٨٩٦م، وبقي حاكماً على الكويت حتى وفاته بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٥م، وتم في عهده التوقيع على اتفاقية الحماية البريطانية لإمارة الكويت في الثالث والعشرين من يناير/ كانون الثاني ١٨٩٩م. للمزيد، أنظر: خالد عبد المنعم العاني، " الكويت والصراع العثماني– البريطاني ١٨٩٦– ١٩١٥" ، مصدر سابق، ص: ٤٩.

[٢٦] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ٥٦– ٧١.

[٢٧] خالد عبد المنعم العاني، "الكويت والصراع العثماني–البريطاني ١٨٩٦–١٩١٥م"، مصدر سابق، ص: ٥٠.

[٢٨] خالد سالم، " الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر" ، الكويت: دار العروبة، ٢٠٠٠م، ص٣٩.

ثم استمرت العلاقات الوثيقة بين بريطانيا والكويت في تطور مستمر، حتى تم في ١٩ يونيو ١٩٦١م، إعلان الكويت دولة مستقلة ذات سيادة، وتم قبولها عضواً في جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م، وفي عضوية الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٣م [٢٩].

ثانياً: المشاركة السياسية قبل الإستقلال، وكتابة الدستور

١-المشاركة السياسية قبل الإستقلال:-

بعد وفاة الشيخ مبارك الصباح عام ١٩١٥م، قرر وجهاء وأعيان الكويت أن يكون لهم دور في اختيار الحاكم حتى لا تدب الخلافات والمنازعات بين أبناء الشيخ مبارك الصباح، كذلك الرغبة في المشاركة في صنع وإتخاذ القرار السياسي على المستوى الوطني، وقد جرت عدة محاولات فيما يتعلق بهذه المشاركة، تكاد تكون أبرزها:

١- المجلس الاستشاري عام ١٩٢١م:

تأسس هذا المجلس بعد وفاة الشيخ سالم المبارك الصباح "١٩١٧-١٩٢٢"، وتألف من ١٢ عضواً معينين، مثلوا أعيان ووجهاء الكويت، وكان غالبيتهم من التجار، وتم اختيار حمد عبد الله الصقر رئيساً للمجلس، ويوسف بن عيسى القناعي نائباً للرئيس، ولم يكن هذا المجلس متمتعاً بصلاحيات تشريعية حقيقية، وإنما كانت سلطاته استشارية فقط، وتم حل هذا المجلس تلقائياً وبشكل غير رسمي بعد شهرين من تشكيله، بعد أن دبت الخلافات بين أعضائه، وذلك بأمر من الشيخ أحمد الجابر الصباح "الحاكم"، وذلك في يونيو ١٩٢١م[٣٠]. وأُعتبر هذا المجلس أول مجلس تشريعي بتاريخ الكويت " مجلس الشورى" ، وما يُعيب هذا المجلس أن اعضاءه جاءوا عن طريق التعيين ولم يكونوا منتخبين [٣١].

---

[٢٩] د. محمود علي الداود، " الخليج العربي والعمل العربي المشترك" ، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٠، ص١٣٣-١٣٥.

[٣٠] عبد العزيز الرشيد، "تاريخ الكويت"، مصدر سابق، ص: ٨٤- ٨٧.

[٣١] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ٧١.

٢- المجلس التشريعي الكويتي الأول ١٩٣٨م:

ويعتبر أول مجلس تشريعي في الكويت، وتم تشكيله بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٨٣م. وكذلك يعتبر أول مجلس نيابي منتخب، وإن كان هذا الانتخاب محصوراً في فئة قليلة من الأفراد وهم التجار[٣٢]. وكان عدد المرشحين للمجلس ٢٠ شخص، والناخبون ٣٢٠ شخص، وجرت عملية الانتخاب في ديوانية الصقر، وتم انتخاب ١٤ عضواً، اختير الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس[٣٣]. ومن أبرز إنجازات هذا المجلس سن قانون عام يعتبر بمثابة دستور يتولى تنظيم وإدارة شؤون البلاد في مجالات متعددة كالقضاء، والصحة، والمعارف، وتكوين شرطة نظامية، وألغاء الضرائب عن الصادرات[٣٤]. ثم بعد ذلك أخذ المجلس يتدخل في صلاحيات الحاكم، فحدثت مشكلة أدت إلى صدام مسلح بين أتباع الحاكم، واتباع المجلس، بسبب قيام أحد أفراد الشرطة بطلب معلومات إحصائية عن أفراد عائلة أحد التجار، فصدر قرار بحل المجلس من قبل الأمير الشيخ أحمد الجابر الصباح بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٣٨م، وتم الإعلان عن انتخاب مجلس أمة جديد في ٢٧ ديسمبر من نفس العام، وسميت هذه السنة بـ(سنة المجلس)[٣٥].

٣- المجلس التشريعي الثاني ١٩٣٨م:

بعد حل المجلس التشريعي الأول، تمت الدعوة لإنتخاب مجلس تشريعي جديد، وتمت عملية الانتخاب في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٨م، وجرت عملية الانتخاب بالمدرسة المباركية[*] وبلغ عدد المشاركين بالتصويت ٤٠٠ ناخب، وتم اختيار ٢٠ عضواً

---

[٣٢] فيصل أحمد الحيدر، "رواد الديمقراطية في الكويت: مبادئ وممارسات"، الكويت: ط٣، ١٩٩٥، ص١٠٦.

[٣٣] ماضي الخميس، "١٩٣٨: شرارة الديمقراطية في الكويت"، الكويت: دار الزين، ٢٠٠٩، ص٤٣- ٤٤.

[٣٤] المصدر نفسه، ص: ٥١.

[٣٥] فيصل أحمد الحيدر، "رواد الديمقراطية في الكويت: مبادئ وممارسات"، مصدر سابق، ص: ٨٦- ٨٩.

[*] المدرسة المباركية : سُميت بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ مبارك الصباح. وهي مدرسة للطلبة تم افتاحها بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩١١. وتعتبر أول مدرسة نظامية بتاريخ الكويت، وأول مدير لها كان الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، واستمر التدريس فيها حتى عام ١٩٨٥م، إذ استخدم مبنى المدرسة لإنشاء المكتبة المركزية=

للمجلس جميعهم من التجار [٣٦]. وقد اعترض البريطانيون على هذا المجلس كونه يريد أن يتدخل في الأمور المالية للكويت بعد أن تم اكتشاف النفط، وعلى إثرها أصدر الأمير الشيخ أحمد الجابر الصباح أمراً بحل المجلس نتج عنه اعتصام أعضاء المجلس بمخازن السلاح، فنشب صراع مسلح بتاريخ ١٩٣٩/٣/١٠م، نتج عنه القاء القبض على أعضاء المجلس المعترضين، وتم إعدام بعضهم، والبعض الآخر هرب إلى العراق، ثم صدر عفو أميري عن المسجونين، والهاربين [٣٧].

٤- المجلس التشريعي الثاني ١٩٣٩م:

بعد أربعة أيام من حل المجلس، حضر أكثر من ١٠٠ مواطن نتيجة دعوة أميرية للتداول حول إجراء انتخابات لمجلس تشريعي جديد حضره أهل الرأي، ولم يكن بين الحضور أعضاء المجلس التشريعي السابق، وفي ٢ يناير ١٩٣٩م، اجتمع أعضاء المجلس لاستعراض مسودة الدستور من أجل إقرارها، وبعد المصادقة عليها من قبل البرلمان تم إرسالها للأمير للتصديق عليها لكن الأمير رفضها وقدم بدلاً عنها دستوراً آخر، حدث بعدها خلاف في وجهات النظر، أصدر على اثرها الأمير أمراً بحل المجلس الذي لم يبدأ بعد وذلك بتاريخ ١٧ مارس ١٩٣٩ [٣٨]. بعد حل هذا المجلس سادت الكويت أجواء اتسمت بالعنف، والقوة، والمنع استمرت حتى تولي الشيخ عبد السالم الصباح حكم البلاد عام ١٩٥٠م، شهدت الكويت بعدها مرحلة جديدة بإشراك المواطنين بإدارة شؤون بلادهم، حتى إعلان استقلال الكويت عن معاهدة الحماية البريطانية بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩ [٣٩].

=في الكويت، للمزيد أنظر: تاريخ التعليم في دولة الكويت: دراسة توثيقية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، المجلد الثاني، ط١، ٢٠٠٢.

[٣٦] حسين خلف الشيخ خزعل، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ١٠٨.

[٣٧] ماضي الخميس،" ١٩٣٨: شرارة الديمقراطية في الكويت" ، مصدر سابق، ص: ٧٦.

[٣٨] ماضي الخميس،"١٩٣٨:شرارة الديقراطية في الكويت"،مصدر سابق،ص٨١

[٣٩] عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت" ، المصدر السابق، ص: ٩٨.

٢– كتابة الدستور:–

بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٦١م، أصدر أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح المرسوم الأميري رقم ١٢ المتعلق بإجراء انتخابات عامة في البلاد من أجل إنشاء مجلس تأسيسي يكون هدفه وضع دستور للبلاد [٤٠] . وبعد إجراء الانتخابات العامة لأعضاء المجلس التأسيسي في الثلاثين من ديسمبر ١٩٦١م، تم اختيار ٢٠ شخصاً لعضوية المجلس ، إلى جانب الأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء، وفي ٦ يناير ١٩٦٢م صدر القانون " رقم واحد" الذي تضمن النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال من ١٧ يناير ١٩٦٢م حتى تاريخ العمل بالدستور الجديد [٤١] . وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن " يقوم المجلس التأسيسي بإعداد دستور يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها، ويجب أن ينتهي المجلس من هذه المهمة خلال سنة من أول يوم انعقاد له ، ويعرض الدستور على الأمير للتصديق عليه وإصداره" [٤٢] . وبتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦٢م انعقدت أول جلسة للمجلس التأسيسي [٤٣] ، وتم انتخاب لجنة إعداد الدستور ، وتم الاستعانة بخبراء قانونيين ، ودستوريين عرب وأجانب ، وبعد الانتهاء من وضع مسودة الدستور، ومذكرته التفسيرية، تم رفعه للأمير الذي صادق عليه دون إدخال أية تعديلات على نصوصه ، وذلك بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦٢م، وقد بدأ العمل بالدستور في أول اجتماع لمجلس الأمة في ٢٩ يناير ١٩٦٣م.(١)

---

[٤٠] د. عبد الفتاح حسن، " مبادئ النظام الدستوري في الكويت" ، الكويت: دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص١٣٨– ١٤٠ .

[٤١] د. عثمان عبد الملك، " النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت" الكويت، الطبعه الاولى ، ١٩٧٨، ص٢٠٤– ٢١٠ .

[٤٢] د. يحيى الجمل، " النظام الدستوري في الكويت" ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٠– ١٩٧١، ص٢٨٨ .

[٤٣] د. مصطفى محمود عفيفي، "النظرية العامة للقانون الدستوري الكويتي"،الكويت:الطبعة الاولى،١٩٨١،ص١٢١

ثالثاً:- المشاركة السياسية بعد الاستقلال ، وبداية الأزمات الدستورية

مرت الكويت بعد مرحلة الاستقلال، والعمل بالدستور ، وانعقاد أول مجلس للأمة ، بأزمات وخلافات سياسية، واجتماعية، ودستورية، وصدامات بين الحكومة والمجلس أدت إلى تعطيل المجلس أكثر من مرة، وحله من قبل الحاكم (الأمير)، ولعل أبرز تلك الأزمات:-

١- الأزمة الدستورية الأولى/٦٤- ١٩٦٥، وسبب هذه الأزمة هو عدم تمكين الحكومة التي تشكلت في ٦ ديسمبر ١٩٦٤، من تأدية يمين القسم الدستوري أمام مجلس الأمة، بسبب تعارضه مع نصوص الدستور الذي يمنع الجمع بين الوزارة، وتولي أي وظيفة عامة، أو مزاولة أي عمل تجاري وفق المادة ١٣١ من الدستور، وعلى أثر ذلك قدمت الوزارة استقالتها [٤٤] .

٢- الأزمة الدستورية الثانية/ ١٩٦٧/١/٢٥، وسميت هذه السنة "بسنة التزوير" ، وذلك بسبب قيام الحكومة بتزوير الانتخابات ودعم المرشحين المؤيدين للحكومة، وعرقلة وصول المعارضة للمجلس فطعنت المعارضة المتمثلة بالقوميين العرب، والتجار بنزاهة الانتخابات ولكن المجلس استمر بعمله الضعيف حتى عام ١٩٧٠م [٤٥] .

٣- الأزمة الدستورية الثالثة/ ١٩٧٦/٨/٢٩، ومنها طالب مجلس الأزمة الحكومة بتقديم برنامجها الوزاري، وعلى أثر ذلك صدر أمر أميري بحل المجلس، وهو حل "غير دستوري" ، وتم تعليق بعض المواد الدستورية، كما تم إغلاق العديد من الصحف، والجمعيات ذات النفع العام [٤٦] .

٤- الأزمة الدستورية الرابعة/١٩٨٦/٧/٣، إذ قدمت الجماعات الإسلامية طلباً لتغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع بخلاف ما هو موجود كون الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي

---

[٤٤] د. عبد الرضا علي أسيري، " النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات" ، الكويت ، ،١٩٧٨،ط٤، ص١٢٠ .

[٤٥] د. فيصل احمد الحيدر، " رواد الديمقراطية في الكويت "، مصدر سابق، ص١١٢ .

[٤٦] نفس المصدر السابق، ص١٤ .

للتشريع، وكان ذلك في مجلس ١٩٨١، تم طرح مسألة المال العام، واستجواب الوزراء بسبب تورطهم في أزمة سوق المناخ، على أثرها أصدر الأمير مرسوم بحل المجلس بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣ . وهو حل غير دستوري، وتم تعطيل المجلس لمدة ٤ سنوات كاملة حتى عام ١٩٩٠ [٤٧] .

٥- أزمة المجلس الوطني /١٩٩٠/٦/١٠، وفيها جرت انتخابات نيابية جديدة في وسط أجواء سياسية، واجتماعية متأزمة، إذ اقترحت الحكومة حل وسط يقضي بانتخاب ٥٠ عضواً للمجلس وتعيين ٢٥ عضواً اخر، وتم رفض هذا المقترح من قبل الشعب، ولم يدم هذا المجلس سوى شهر واحد بسبب احتلال العراق العسكري للكويت عام ١٩٩٠م [٤٨] .

٦- أزمة الاستجوابات ١٩٩٧- ١٩٩٩م ، تم حل المجلس دستورياً بسبب طلبات الاستجواب المتلاحقة ، والتي كان أهمها استغلال الأراضي الفضاء، واستغلال أملاك الدولة وكذلك استجواب وزير الإعلام الشيخ سعود الناصر الصباح ، وفي ١٦ يونيو ١٩٩٨، تم تقديم طلب استجواب الشيخ محمد الخالد الصباح وزير الداخلية بسبب ضعف الإشراف ، وانتهاك حقوق الإنسان [٤٩] .

٧- أزمة مجلس الأمة ٢٠٠٦م، إذ اصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في ٢١ مايو ٢٠٠٦م مرسوماً اميرياً بحل البرلمان ، وعلل الأمير أسباب الحل بـ تشتت البرلمان والانقسام داخل أعضاء البرلمان، وتقاذف الاتهامات بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى إثارة الفتن بين مكونات المجتمع، والإضرار بالمصادر العليا للبلاد [٥٠] . كما جاء قرار الحل أثر تصاعد أزمة الدوائر الانتخابية والنزاع بين المعارضة من جهة ، بين الحكومة ونواب

---

[٤٧] جريدة القبس الكويتية، " أزمة سوق المناخ بين الأمس واليوم" ، العدد ١٢٤٨٣، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ .

[٤٨] د. فلاح عبد الله المديرس " الحركة الدستورية في الكويت: نشأتها وتطورها ١٩٣٩- ١٩٩٢" ، الكويت مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٥٨، ١٩٩٨، ص٦٧ .

[٤٩] جريدة الوطن الكويتية، العدد١١٨٤١، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢ .

[٥٠] جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٣٨٦، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩م .

موالين لها من جهة أخرى، الأمر الذي دفع ثلاث نواب معارضين بتقديم طلب استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح، وكذلك إعادة الدوائر الانتخابية إلى خمسة دوائر فقط [٥١].

٨- أزمة مجلس الأمة ٢٠٠٨، بعد حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٦، تمت الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة ، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٨، وفي هذه الانتخابات تم تقليص عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة إلى خمسة دوائر، وتم حل المجلس مجلس ٢٠٠٨ من قبل أمير الكويت صباح الأحمد بسبب استقالة الحكومة بعد استجواب رئيسها لعدة مرات حول انتهاك الدستور، واختلاس الأموال العامة، وهذا الحل هو السادس في تاريخ المجلس [٥٢] .

٩- مجلس الأمة ١٩/٢٠٠٩مارس ٢٠٠٩، تم حل هذا المجلس من قبل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩، بسبب تقدم بعض النواب بطلبات استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، ووزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح، ووزير الإعلام الشيخ احمد عبد الله الأحمد الصباح [٥٣] .

١٠- أزمة مجلس الأمة ١٥فبراير ٢٠١٢، جاء مجلس الأمة الكويتي بعد إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة الخمسين، والتي أجريت في ٢ فبراير ٢٠١٢، وقد عقدت الجلسة الافتتاحية في ١٥ فبراير ٢٠١٢، وفي ٢٠ يونيو ١٢ حكمت المحكمة الدستورية ببطلان حل مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٩، وتمت الدعوة لإجراء انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠١٢ ،واستندت المحكمة الدستورية في قرارهاهذاعلى ان طلب حل مجلس الامة لعام ٢٠٠٩، جاء من وزارة زالت عنها الصفة بقبول استقالتها

---

[٥١] نفس المصدر السابق.

[٥٢] جريدة القبس الكويتية، ١٣٥١١، بتاريخ ٢٠١١/١/٩ .

[٥٣] جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٣٨٦، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩م .

بالكامل، كما قام رئيس الوزراء الجديد بالاجتماع بوزراء زالت منهم الصفة الدستورية بسبب قبول استقالة الحكومة السابقة ، ويعتبر حكم المحكمة الدستورية هذا باعادة المجلس المنحل لعام ٢٠٠٩ هو الأول من نوعه في الحياة البرلمانية الكويتية [٥٤] .وفي ٣ أكتوبر ٢٠١٢، رفع مجلس الوزراء مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة لتعذر إقامة جلسات مجلس الأمة، وفي ٦ أكتوبر ٢٠١٢ صدر مرسوم أميري بحل مجلس الأمة للمرة الثانية، وبذلك يكون أول مجلس يتم حله مرتين .

١١- مجلس الأمة ١ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٢، وجاءت هذه الانتخابات بعد أزمات سياسية، أهمها مقاطعة القوى السياسية والقبائل، كالحركة الدستورية الإسلامية "حدس" والسلفيون، وكتلة العمل الشعبي والتيار الليبرالي، والقبائل الكبرى، كالعوازم، والمطير، بالإضافة لكتلة الأغلبية.

وقد فاز النواب الشيعة الذين يمثلون أكثر من ثلث السكان بـ ١٧ مقعداً من أصل ٥٠ في مجلس الأمة، علماً إنهم كانوا ممثلين بسبعة نواب فقط ، أما الإسلاميين السنة الذين قاطعوا الانتخابات فقد فازوا بأربعة مقاعد مقابل ٢٣ في المجلس السابق، وقد حصلت المرأة على ثلاثة مقاعد . وقد بلغت نسبة المشاركة من الاقراع ٣٩.٧[٥٥].

١٢- مجلس الأمة ٢٠١٣- وهي الإنتخابات البرلمانية السابعة عشر، وقد جرت بتاريخ ٢٧يوليو٢٠١٣، وكانت المحكمة الدستورية قد حلّت مجلس الأمة الكويتي الرابع عشر٢٠١٢ بتاريخ١٦-٦-٢١٠٣، وحكمت ببطلانه، وكذلك ابقت على نظام التصويت الذي اصدره الأمير[*]. وقد كانت نسبة المشاركة في هذه الإنتخابات ٥١

---

[٥٤] جريدة القبس الكويتية، العدد/١٤٠٣، ٢١يونيو ٢٠١٢ .

[٥٥] نتائج إنتخابات مجلس الأمة الكويتي،الشبكة الوطنية الكويتية، ٣/فبراير٢٠١٢.

www.nationalkuwait.com

[*]وهو نظام الصوت الواحد ، إذ يمنح الناخب صوته لمرشح واحد فقط بدلاً من اربعة مرشحين، خلافاً لما كان معمولاً به في الإنتخابات البرلمانية السابقة، وهذا النظام محصن من قبل المحكمة الدستورية.أنظر:المحكمة الدستوريةالكويتية تبطل الإنتخابات الأخيرة وتؤيد مرسوم الصوت الواحد، موقع الحرّة الإلكتروني، بتاريخ www.alhurra.com.٢٠١٢/٦/١٧

بالمائة من نسبة اعداد الناخبين، فيما دعت المعارضةالى مقاطعة هذه الإنتخابات لبطلانها دستورياً[٥٦].

المبحث الثاني:- مستقبل الديمقراطية في الكويت

أولاً- شكل النظام السياسي والدستوري

ثانياً- الثقافة السياسية، والتنافس السياسي .

ثالثاً- استقراء مستقبل التجربة الديمقراطية.

أولاً- شكل النظام السياسي والدستوري

تظهر الحاجة إلى وضع الدستور حينما تنشأ الدولة ، أو عندما تحدث ثورة في البلاد ، تتطلب عندها الحاجة إلى كتابة دستور جديد . فللدساتير أهمية كبيرة في البلاد كونها تمثل القانون الأعلى، وهي التي تنظم شؤون الحكم والمجتمع ، وعلى الجميع احترامها، وعدم الخروج على نصوصها، وأحكامها، بدءً من الحاكم حتى المحكوم . إذن فممارسة السلطة من قبل الحاكم يجب أن تتم وفق قواعد معينة مكتوبة أو عرفية ، وهذه القواعد التي تمارس السلطة وفقاً لها هي ما اصطلح على تسميته بالدستور [٥٧]. وهذا يعني أن الحكام لا يستطيعون المساس بنصوص الدستور والخروج عليها، وتعديلها أو تغييرها، فالدساتير تتمتع بالعلوية على الحكام، وقوانين الحكام [٥٨]. كما إنه في نفس الوقت لا يمكن تصور وجود قاعدة قانونية تسموعلى الدستور[٥٩]. وبشكل عام فالدستور هو "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة، وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها، وتحدد حقوق المواطنين

---

[٥٦] الإنتخابات الكويتية :بين تواصل المسيرة الديمقراطية والإستقرار السياسي، مركز الجزيرة للدراسات ،١٢ أغسطس٢٠١٢.www.studies.algazeera.net

[٥٧] د. منذر الشاوي، " القانون الدستوري: نظرية الدستور" ، بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، ١٩٨١، ص١١ .

[٥٨] نفس المصدر السابق، ص١٢ .

[٥٩] د. ثروت البدوي، "النظم السياسية والدستورية"، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٢٢ .

وواجباتهم" [٦٠] .وهناك أسلوبان لنشأة الدساتير، الأول هو الأسلوب الملكي، ويتمثل بأسلوب "المنحة والتعاقد" ، وأسلوب المنحة يعني إن الحاكم ويوحي من إرادته يمنح الشعب دستوراً يقيد من سلطاته المطلقة، أما أسلوب التعاقد فيعني صدور الدستور نتيجة اتفاق إرادة الشعب عن طريق هيئة تمثله وتعمل باسمه مع إرادة الملك [٦١]. أما الأسلوب الثاني من أساليب نشأة الدساتير هو الأسلوب الديمقراطي، ويتمثل بأسلوب "الجمعية التأسيسية، والاستفتاء الشعبي"، فأسلوب الجمعية التأسيسية يعني وضع دستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من قبل الشعب تتولى وضع الدستور، أما أسلوب الاستفتاء الشعبي، فيتطلب موافقة الشعب بالأغلبية على مسودة الدستور أياً كانت الجهة التي أعدته [٦٢]. لكن وجود الدستور في الدولة لا يمثل ضمانة كافية لاحترام نصوصه وتطبيقها بشكل صحيح خاصة في الدول غير الديمقراطية، إذ تم في أغلب الأحيان انتهاك لنصوصه من خلال صدور القوانين الاستثنائية، وإعلان الأحكام العرفية، وقوانين الطوارئ [٦٣].

إن الإطار السياسي للدولة هو الإطار الذي يتيح الفرص الدستورية المنتظمة لاختيار وتشكيل الحكومة وتغييرها، بينما الإطار الدستوري هو الذي يتضمن وجود دستور دائم للبلاد يكون مقبولاً من قبل الشعب ، تتحدد فيه صلاحيات وعمل السلطات، وحقوق وواجبات المواطنين [٦٤] . وعلى هذا الأساس فإن شرعية أي نظام سياسي تعتمد على مجموعة من الآليات القانونية، والدستورية، وقدرة الناخبين على

---

[٦٠] د . علي الدين هلال، ونيفين مسعد، " النظم السياسية: قضايا الاستمرار والتغيير" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٣١ .

[٦١] د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص١٦ .

[٦٢] د . ثروت البدوي، " النظم السياسية والدستورية" ، مصدر سابق، ص٢٥ .

[٦٣] د. غسان سلامة، " نحو عقد اجتماعي عربي جديدة" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧، ص٢٧ .

[٦٤] د. سيمون مارت، " رجال السياسة" ، ترجمة خيري حماد، بيروت: دار الافاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص٢٣ .

اختيار من يمثلهم في الحكم من خلال الانتخابات الحرة المباشرة [٦٥] . فوجود دستور شرعي للدولة يعني إن الحكم أصبح مسؤولية، وليست صلاحيات أو مهام، أو إرادة مطلقة لفئة قليلة من الأفراد يقررون، ويأمرون ، كما يشاءون . فالدستور إذن هو الضمان الوحيد لمنع من يصل إلى الحكم والسلطة من إساءة استخدام السلطة، وهو الذي يحدد الإطار الرسمي للنشاط السياسي، وهو الأرضية التي تعتمد وتستند عليها السلطة السياسية[٦٦].

وفيما يخص الإطار السياسي والدستوري لنظام الدولة في الكويت، تبرز لنا العديد من الملاحظات، والاعتبارات التي كان لها الدور الهام في بلورة شكل هذا النظام بهذا الشكل،وخروجة بتلك الصورة، ومن أبرز هذه الملاحظات:-

١- إن إعداد الدستور قد تم من قبل لجنة غير منتخبة من قبل الشعب، فالدستور تم إعداده وكتابته من قبل عدد محدود من الأفراد وعددهم ٢٠ شخصاً غالبيتهم من وجهاء، وأغنياء البلاد، بالإضافة إلى أعضاء من الأسرة الحاكمة. وعندما تمت كتابة مسودة الدستور لم يتم عرضها على الشعب لإبداء رأيه فيها . وهذا يعني أن عملية كتابة الدستور، واعداده كانت أشبه بأسلوب " التعاقد والتراضي " ، أي اتفاق مسبق بين الحاكم والنخب الارستقراطية والتجار . فدستور الكويت يعد دستوراً مكتوباً وجامدا ، لأنه اشترط لإمكانية تعديله شروطاً معقدة اهمها موافقة الامير. فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب .

٢- المادة (٤) من الدستور تنص على إن " الكويت إمارة وراثية تكون في ذرية المغفور له مبارك الصباح" ، وهذه المادة الدستورية حصرت مسألة الحكم في ذرية مبارك الصباح فقط، وهذا يعني إن إجراء أية انتخابات في البلاد ستكون فقط لانتخاب أعضاء مجلس الأمة (البرلمان)، أو المجالس البلدية،

---

[٦٥] هاموئيل هنتجتون، " صدام الحضارات" ، ترجمة محمود خلف، طرابلس: الدار الجماهيرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص١٠٨- ١١٢ .

[٦٦] د. صادق الاسود، " علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده" ، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩٠، ص٢٠٠- ٢٠٥ .

كما يعني أيضاً إنه لا يمكن أن يصل إلى الحكم وقمة النظام السياسي إلا أفراد من عائلة الصباح فقط .

٣- تضمنت عددمن مواد الدستور صلاحيات واسعة وشاملة للأمير، فهو صاحب السلطة التنفيذية وفقاً للمادة (٥٢) ، وهو الذي يتولى السلطة التشريعية (مجلس الأمة) وفقاً للمادة (٥١) ، كذلك يتولى الأمير السلطة القضائية طبقاً للمادة (٥٣) ، والأمير ذاته مصونه لا تمس حسب المادة (٥٤) ، وأيضاً الأمير هو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء، والوزراء ويعفيهم من مناصبهم وفق المادة (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٨) .وهو القائد العام للقوات المسلحة بنص المادة (٦٧) ، كما أن للأمير الحق في اقتراح القوانين ، والتصديق عليها وإصدارها وفقاً للمادة (٦٥) ، وله حق إعلان الحرب ، والأحكام العرفية كما جاء في المادة (٦٨) ، (٦٩) ، وللأمير حق العفو عن العقوبة، أو تخفيفها بنص المادة (٧٥) ، وحق حل البرلمان وفقاً للمادة (١٠٧) . وهذه الصلاحيات الدستورية للأمير نجدها تتناقض مع نصوص الدستور الكويتي بشكل صريح ، فنجد أن المادة (٦) من الدستور تنص على أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً" ، بينما المواد (٥١) ، و(٥٢) و(٥٣) من الدستور تمنح الأمير تولي السلطات الثلاث (التنفيذية ، التشريعية، القضائية) ، وتجعله فوق هذه السلطات جميعها فهو صاحب الحق في تعيين الحكومة وحلها، كما إن له الحق في حل مجلس الأمة متى يشاء خاصةً عندما يصطدم بالحكومة، وهذا ما نجده في حالات مجلس الأمة المتكررة منذ تأسيسه ، في حين أن المادة (٥٠) من الدستور تنص على أن نظام الحكم في الكويت يقوم على أساس الفصل بين السلطات الثلاث . فالصلاحيات الواسعة للأمير تعيق عمل البرلمان (السلطة التشريعية في البلاد) ، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيل العملية السياسية، والحياة البرلمانية ، وخلق فراغ سياسي، ودستوري يهدد العملية الديمقراطية ويمهد الطريق بانقسام المجتمع

الكويتي إلى فئات جهوية،وقبلية، وطائفية من الصعب احتوائها مستقبلاً .ففقرات الدستور تتناقض بين عمل البرلمان وصلاحيات الأميروذلك لصالح الاخير.

ثانياً–الثقافة السياسية والتنافس السياسي

تعني الشرعية القبول الطوعي للمواطنين للسلطة عبر انتخابات حرة ومباشرة، وديمقراطية تضمن التداول السلمي للسلطة للوصول إلى الحكم، وبناء دولة القانون والمؤسسات ، في ضوء دستور شرعي منتخب ومقبول من الشعب . إذن فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يكون مصدر السلطات فيه نابعاً من الشعب . وعليه تعتبر المشاركة السياسية هي جوهر العملية الديمقراطية . فالصراع والتنافس السياسي هو في حقيقته صراع وتنافس من أجل الوصول إلى السلطة والحكم [٦٧] . ولا يمكن أن يكون هذا الصراع ديمقراطياً دون اعتماد اليات سلمية تضمن الرضا العام للمجتمع، وهذا يتم عبر الانتخابات المباشرة ومن ثم استبعاد الأساليب غير الشرعية كالثورات المسلحة .

وتعتبر الأحزاب السياسية إحدى آليات هذا التداول السلمي، ولن يكون معنى للتعددية السياسية دون وجود دستور ينظم عملية انتقال السلطة والآلية التي يتم بمقتضاها هذا الانتقال[٦٨]. كما إنه لا يمكن لحرية العمل والتنافس السياسي أن تتكرس في إطار بنية المجالس البلدية، وإن كانت هذه الممارسة الديمقراطية منقوصة. فعند قراءاتنا لدستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢م، فإننا نجد إن الدستور لا يضع في نص مواده آلية واضحة لعملية التداول السلمي للسلطة. فالمادة الرابعة من الدستور تنص على أن " الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح"، وهذا يعني أن الحكم ينحصر في أسرة آل الصباح ، وتحديداً في ذرية مبارك الصباح فقط.

---

[٦٧] د. اسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها" ، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت: المركز ص١٩٨٧، ص٤٦٦– ٤٧٠ .

[٦٨] د. غسان سلامة، " حالة التعددية السياسية في المشرق العربي" ، في مجموعة مؤلفين، " التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي" ، عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص١٧٢ .

(٢) مصطفى كمال، "الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي وبعض الدساتير العربية "،الكويت،يناير٢٠٠٨ .

وهذا يعني أن أية عملية انتخابية تجري في البلاد لا تسمح باختيار حاكم لها، وإنما تنحصر الانتخابات في اختيار البرلمان (مجلس الامة)، والمجالس البلدية في حين أن المادة السادسة من الدستور تنص على أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً" ومع ان مواد الدستورضمنت الحقوق والحريات العامة، الا انها في نفس الوقت أحالت تنظيم هذه الحقوق والحريات إلى القوانين. وهذا يعني إمكانية تقييد تلك الحقوق والحريات قانونياً على الرغم من دستوريتها . وأيضاً فمواد الدستور لم تنص صراحة على حرية إنشاء الأحزاب السياسية وتكوينها، فلا يوجد قانون ينظم شؤونها، وهذا يعتبر نقص في العملية الديمقراطية .في الكويت، لا يوجد أحزاب سياسية بالمعنى الصحيح لعدم وجود نص دستوري بإنشائها وتنظيمها(قانون الأحزاب) ، لكن توجد ما يسمى بالكتل والقوى والحركات السياسية والدينية، والاجتماعية، ككتلة العمل الشعبي، والكتلة الإسلامية، والتحالف الوطني الديمقراطي، والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) ، والحركة الدستورية الشعبية، والتحالف الوطني الإسلامي، وتجمع العدالة والسلام، وتجمع الميثاق الوطني، وتجمع الرسالة الإنسانية الوطني ، وحركة التوافق الوطني الإسلامية . (٢) فالانتخابات في الكويت لا تتيح إعطاء فرصة للتمثيل على مستوى السلطة التنفيذية في غياب حياة حزبية منظمة، فأمر تعيين رئيس مجلس الوزراء من صلاحيات الأمير فقط ، ومجلس الأمة لا يستطيع سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، وهذا يعني احتفاظ الأسرة الحاكمة " آل الصباح" بالمناصب السيادية ،كرئيس مجلس الوزراء ، والداخلية ، والخارجية ، والدفاع . كذلك فالانتخابات في الكويت تجري على أساس فردي، وليس وفقاً للقوائم الحزبية وهذا ما يعزز بروز عامل العلاقات الشخصية والاجتماعية للمرشحين كما ويجعل عملية الانتخابات ، والترشيح خاضعة لاعتبارات طائفية ، وقبلية، وعائلية ، ويجعل ظاهرة شراء الاصوات واضحة وبارزة تبعد العملية الديمقراطية عن مسارها الصحيح[٦٩].والدستور الكويتي يوجب إجراء انتخابات نيابية عامة كل اربع

[٦٩] د. فلاح عبد الله المديريس، " التجمعات السياسية الكويتية" ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣، ص٨ .

سنوات ، إلا إن الكويت شهدت انقلابين على الدستور الكويتي في عام ١٩٧٦م، وعام ١٩٨٦ إذ تم حل مجلس الأمة من قبل الأمير. فالتنافس السياسي الديمقراطي يتطلب وجود تعددية سياسية لاكتمال العملية الديمقراطية ، فلا يمكن وجود أنظمة برلمانية دون وجود أحزاب سياسية تستطيع تشكيل الحكومات ، وفي نفس الوقت لا يمكن إنشاء برلمان ذو مصداقية، وشرعية دون وجود أحزاب سياسية .

المبحث الثالث– إستقراء مستقبل التجربة الديمقراطية

المقصود بالثقافة السياسية بشكل عام " مجموعة القيم والاتجاهات التي تتعلق بنظرة الفرد إلى السلطة والتزاماته اتجاهها، والاتجاهات والقيم التي تتصل بنظام سياسي محدد "[٧٠]. وهي المدركات التي تحكم السلوك السياسي في المجتمع [٧١]. فتقبل الفرد للديمقراطية فكرياً لا يعني إنه صار ديمقراطياً. فالديمقراطية سلوك، وقناعات، وقيم وأفكار تنبع من جوهر وروح الديمقراطية. وهذا ما تعبر عنه الثقافة السياسية من احترام الرأي والرأي الآخر، والاعتدال، والتسامح، والاعتقاد بشرعية النظام، وإشاعة روح المواطنة والمساواة. ولعل من أهم مرتكزات الثقافة السياسية هو إتاحة الفرصة أمام المواطنين جميعاً للمشاركة في العملية السياسية ودون أي تمييز أو تفرقة اجتماعية أو عرقية، أو عقائدية، والاتجاه نحو العقلانية في التفكير، ورفض الجمود والانغلاق الفكري، ومواجهة العادات والتقاليد التي ترفض الحداثة والتطور. وعندما يتحقق ذلك فإنه يعني إن النخب والجماهير مؤمنة بقيمة النظام الديمقراطي وشرعيته[٧٢]. وفي هذه الحالة تتحقق الثقافة السياسية المشاركة، المساهمة، وتحل محل ثقافة الخضوع والتبعية. لكن من غير الممكن بناء بنية سياسية تكون خارج الإطار الثقافي السائد في المجتمع. وفي نفس الوقت لا يمكن للمجتمع أن يكون له دور في مستقبل البلاد سياسياً، واجتماعياً إلا من خلال بنية ثقافية سياسية مشتركة، ومساهمة،

---

[70] lucian w. pye and sidnyverba- political culture and political development- (Princeton- ng: Princeton university press- 1965) p.7.

[71] iainmclean- ed the concise oxford dictionary of politics (oxford-newyork: oxford university press- 1996 p.379) .

[٧٢] صاموئيل هانتجتون، " الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ، ترجمة عبد الوهاب غلوم، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص٣٤٦ .

وعليه فإن عملية التنشئة السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة السياسة[٧٣]. كون التنشئة السياسية تعتبر النموذج الملائم لتطوير وبناء تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني.

تعتبر القبيلة شكل من أشكال التجمعات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للأفراد، والشعوب التي لم تندمج بعد في إطار الحياة الوطنية[٧٤]. والقبيلة بمضمونها العام تخضع لسلطة الشيخ أو الزعيم الأبوية، والروحية، وتنتسب لأصل واحد، أو جد واحد وتجمعها وحدة اللغة، والثقافة المشتركة، ورابطة الدم، والنسب، وتطابق ووحدة العادات، والتقاليد، والأعراف المشتركة، ووحدة الهدف والمصير[٧٥]. وعادة ما تتسم القبيلة بميزة الميل والاستقلال، والحرية المطلقة، وعدم احترام القوانين والانصياع لها، وتكون حالة الانتماء للدولة ضعيفة[٧٦]. وهناك مصطلح سياسي للقبيلة يسمى مصطلح "القبيلة السياسية". الذي يعتبر الشيخ أو زعيم القبيلة هو أساس السلطة السياسية، وعلى أفراد القبيلة الخضوع له واحترام أوامره وتنفيذها[٧٧]. فالقبيلة وفق مواصفاتها هي مجتمع تقليدي من الصعب تغييره وتطوره بسهولة ليصبح مجتمعاً مدنياً منفتحاً ومتحضراً خاصة في الدول النامية. وفي الخليج العربي شكلت القبيلة ولا زالت المحرك الرئيسي للجانب السياسي والاجتماعي لشعوب ومجتمعات الخليج العربي، بما تمثله من قيم وسلوك واتجاهات وأعراف وتقاليد.

ففي الكويت يعتبر المجتمع الكويتي بالدرجة الأساس مجتمع قبلي وتقليدي إذ الانتماء للعشيرة والقبيلة لا زال حاضراً في الحالة الكويتية على الرغم من حالة الرفاهية والترف، والتقدم التي يعيشها هذا المجتمع بعد اكتشاف النفط. فعندما يتعرض

---

[٧٣] د. عبد الغفار رشاد، " الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير" ، الخرطوم: مطبعة خطاب الحديث، ١٩٩١، ص٢١– ٥٢ .

[٧٤] د. سامي ذبيان، واخرون " قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ، لندن: مطبعة رياض الريس، الطبعة الاولى، ١٩٩٠، ص٣٥٤– ٣٥٦ .

[٧٥] نفس المصدر السابق، ص٣٥٥ .

[٧٦] د. احمد شكر الصبيحي، "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠، ص٨٠– ٨٥.

[٧٧] د. خلدون حسن النقيب،"القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت"، بيروت، دارالساقي،١٩٩٦،ص١٦.

المجتمع لازمة سياسية أو مجتمعية فإنه يعود سريعاً لانتمائه التقليدي الذي يجد فيه الأمان، والطمأنينة، فيما يسمى "الولاءات الوشائجية"[٧٨]. هنا تحدث حالة ازدواجية الحداثة التقليدية[٧٩] التي نرى صورتها بشكل واضح لدى المجتمع الكويتي، إذ تظهر تنظيمات سياسية واجتماعية هي أبعد ما تكون عن تنظيمات المجتمع المدني الحديث. فنرى ان القبيلة هي صاحبة الصوت الأبرز والأقوى في الحياة الاجتماعية والسياسية . فيكفي للشخص أن يحصل على دعم قبيلته ليضمن له مقعداً في البرلمان[٨٠]. وبالإضافة إلى القبيلة هناك ما تسمى بـ"الديوانيات"، وهي مكان ملحق بأطراف البيت يجتمع فيه الرجال لمناقشة امور الساعة المختلفة، وهي تلعب دور هام وخطير في توجيه الرأي العام، وخاصة فيما يتعلق بالأمور السياسية وعملية الانتخابات[٨١] وعلى الرغم من الدور الايجابي والهام الذي لعبته الديوانيات في بناء الوحدة الوطنية، وتأسيس الدولة، إلا إن الاعتماد عليها بشكل كبير في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية اضعف من بناء الثقافة السياسية المشاركة، واعاق من عملية الممارسة الصحيحة للديمقراطية. في المنظور القريب لازالت التجربة الديمقراطية في الكويت هشة ومتعثرة بسبب عدم ممارستها بشكل صحيح سواءً من قبل الشعب او من قبل الحاكم او من قبل القوى السياسية المتنافسة.فلا زالت الثقافة السياسية لدى المجتمع ثقافة تقليدية خاضعة،ولازالت القبليةهي العامل الرئيسي في اتخاذ القرارات. ومازات الصلاحيات الواسعة للامير الممنوحه له من الدستور تعرقل عمل البرلمان، وتحد من سلطاته، وهذا يؤثر سلباً على مستقبل الديمقراطية.

الاستنتاجات والتوصيات

---

[٧٨] د. خلدون حسن النقيب، " اراء في فقه التخلف : العرب والغرب في عصر العولمة" ، بيروت: دار الساقي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص٣٩٨– ٣٩٩ .

[٧٩] د. اسامة الغزالي حرب، " الأحزاب السياسية في العالم الثالث" ، الكويت: سلسلة عالم المعرفة (١١٧)، سبتمبر/ايلول ١٩٨٧، ص١٠١ .

[٨٠] مقابلة صحفية مع الدكتورة سلوى الجسار، جريدة الابراج الكويتية ،العدد١٢١، ٢١ديسمبر٢٠٠٨

[٨١] د. فلاح عبد الله المديريس، " التجمعات السياسية الكويتية" ، جريدة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٤، اكتوبر ١٩٩٣، ص١٢٩ .

توصل الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١- إن الأزمات الدستورية بين الحكومة، والقوى السياسية التي تشهدها الكويت اليوم لها جذورها واعتباراتها التاريخية نشأت وتبلورت قبل تأسيس الدولة، واستمرت حتى بعد استقلالها، وكتابة الدستورنتيجة الآليات والمصالح النخبوية السياسية لصالح نخبة حاكمة.

٢- لم يكن للمجتمع الكويتي دور مؤثر في عملية اختيار أعضاء المجالس التشريعية للأعوام١٩٢١، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ولم يكن له أي دور يذكر في كتابة الدستور، أو الاستفتاء عليه، فالدستور تمت صياغته من قبل لجنة مصغرة ارتبطت لتحقيق مصالحلهامع التجار، والنخب الارستقراطية، وأفراد من الأسرة الحاكمة فيما سمي بطريقة العقد والتراضي بين الحاكم والمحكوم، وهذا أسلوب بعيد عن الديمقراطية وبلورة النظام السياسي على اسس ديمقراطية.

٣- لا يسمح الدستور الكويتي باجراء انتخابات جماهيرية لاختيار حاكم للبلاد، والمسموح به هوفقط الانتخابات البلدية، والنيابية. فالمادة الرابعة من الدستور تنص على إن الكويت دولة ذات نظام حكم وراثي ينحصر الحكم فيها بعائلة آل الصباح، وفي ذرية الشيخ مبارك الصباح فقط.

٤- منح الدستور الكويتي في صلاحيات دستورية شبه مطلقة في إدارة شؤون الدولة لصالح الامير، على حساب السلطات والمؤسسات الأخرى . فالأمير هو الذي يتولى مقاليد السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) ، ويشرف عليها، وله الحق في حلها ، وتعطيلها ، وإبداء رأيه فيها في أي وقت يشاء، مما يجعل صلاحيات البرلمان استشارية فقط تنحصر في ظاهرة الاستجوابات، والتصادم مع الحكومة من جهة، والتراشق وتبادل الاتهامات بين أعضاء المجلس من جهة أخرى، وهذا يبعد السلطة التشريعية من القيام بدورها الحقيقي في التصويت على القوانين وإصدارها . وهذا ما يفسر ظاهرة الأزمات الدستورية، وما رافقها من تعطيل للحياة البرلمانية من قبل الحاكم .

٥- وفي ظل عدم وجود مواد دستورية تنص صراحة على حق إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية القاعدة الرئيسية للتداول السلمي للسلطة، فهذا يعني القضاء على أي محاولة ديمقراطية للتنافس السياسي. فعدم وجود أحزاب سياسية يعني عدم وجود برامج للمرشحين لطرحها أمام الشعب كي يتم التفاضل بينها، مما يجعل القبيلة هي المحور واللاعب الرئيسي في العملية السياسية، مما يبعد إمكانية بناء مجتمع مدني حديث. وعليه أصبحت الثقافة السياسية في الكويت عائقاً جوهرية نحو عملية التحول الديمقراطي، وبناء المواطنة الحقيقية، إذ أصبحت ثقافة القبيلة هي الثقافة الساندة والمهيمنة.

٦- ان الدستور الكويتي هو خارطة طريق إستدامة النظام السياسي كونه دائمي، وستظل ايديولوجيات العائلة الحاكمة هي محور ومحرك ومهيمن على النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي .

التوصيـــات

لعلاج وتحليل أي ظاهرة، أو أزمة سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية لابد لنا من العودة إلى جذورها التاريخية، ومحاولة سبر غورها حتى نتوقف على المسببات. ففي حالة الكويت وما تشهده من أزمات سياسية ودستورية يتبادر إلى الذهن تساؤلات منها، هل هناك أزمة هوية داخل المجتمع الكويتي؟ هل توجد مواطنة حقيقية، أم إن هناك شرائح وقوى، ومكونات متناحرة على شكل قبائل، واقطاعيات تكرس لثقافة القبيلة في ظل غياب الكتلة التاريخية الفاعلة التي تؤسس تنظيماتها الداخلية على قاعدة الديمقراطية؟ أم إن هناك غياب للحياة الحزبية المنظمة أم إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم أصبحت علاقة تبعية، ورعوية قائمة على الخنوع والخضوع؟ أم إن هناك أزمة شرعية في ظل عدم تقبل المجتمع، والقوى السياسية لشكل النظام السياسي والدستوري الحالي، ولَد حالة من عدم الثقة؟

إن الاصلاح السياسي الذي تبنته القوى والحركات السياسية الكويتية كمدخل للإصلاح الشامل لم يتحول إلى جزء من الثقافة السياسية بسبب الخوف من تداعياته

لأنه ركز على الدعوة لإصلاح نظام الحكم بالحد من هيمنة النخبة الحاكمة وتعزيز المشاركة الشعبية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن الخروج من هذه الأزمات يتطلب بناء أسس سليمة يتفق عليها الحاكم والمحكوم. فالاتفاق على إطار سياسي، دستوري جديد يتلاءم مع واقع المجتمع الكويتي وثقافته، وخصوصيته، من شانه ان يحد، ويقلل من الصلاحيات الواسعة للحاكم لصالح السلطة التشريعية كي تقوم بوظيفتها، وعملها الحقيقي، واستقلالية القضاء يمهد الطريق نحو البناء الصحيح للديمقراطية، والمجتمع المدني.

ملخص

لم تكن التجربة الكويتية في ممارسة العمل الديمقراطي حديثة نسبيا" . بل هي تعود الى عام ١٩٢١ م ، عندما تم تأسيس اول مجلس تشريعي وان كان برأي وموافقة الحاكم . حيث توالت العديد من المجالس التشريعية رافقتها العديد من السلبيات نتيجة التدخلات والصلاحيات الاميرية الذي ادى التدخل المباشر لها من قبل الحاكم بحدوث ازمات سياسية وبرلمانية ، وذلك نتيجة ضعف دور مجلس الامة الكويتي (السلطة التشريعية) بسبب القيود المفروضة عليه من قمة الهرم السياسي ، فاصبحت ظاهرة الازمات الدستورية متكررة هددت كيان الدولة مستقبلا" كنظام ، ومجتمع . من هنا جاءت هذه الدراسة لتبين تداعيات هذه الازمات واثارها السلبية ، محاولة التوصل الى بعض الاستنتاجات ، والحلول المناسبة لها .

Future of Democracy in Kuwait in the Light of the Constitutional Crises

Abstract

Since decades ago, Kuwait exercised the democratic experiment, particularly when the Consultation Council was established in 1921, electing of the legislative council in 1938, and writing and declaring of the constitution. These democratic practices associated with many difficulties, which opened the door to many constitutional and parliamentary crises associated with every process of election in the country. The problems of democracy in Kuwait continued to the present.

Consequently, this paper seeks to identify those problems and their causes as well as to analysis of the relationship between the governing political system and the Nation Council. It also aims to discover the causes of distrust. The paper also comes with many important findings and recommendations.